ASJP
Algerian Scientific Journal Platform
مجلة المجتمع والرياضة
Society and Sports Journal
ISSN: 2602-7992 EISSN: 2710-8384
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/493
المجلد: 05 العدد:02 (جوان2022) ص.55/72

مرتكزات التغير الاجتماعي ونظرياته المفسرة وعوائق تطبيقه على المجتمعات العربية (المجتمع الجزائري نموذج) قراءة نقدية

The foundations of social change, its interpreted views, and the obstacles to its application to Arab societies (Algerian society as a model) a critical reading

محمد بلعيد[1] *، هويدي عبد الباسط[2]

[1] مخبر التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع، جامعة الوادي، الجزائر، belaid-mohamme-univ@eloued.dz

[2] مخبر التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع، جامعة الوادي، الجزائر، associa39@gmail.com

ملخص: هدفت هذه الورقة البحثية إلى التعرف على مفهوم التغير الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري في ظل تطور تكنولوجيا الحديثة. إذ أصبحت ظاهرة التغير الاجتماعي من أهم مؤشرات التقدم والتطور الاجتماعي كونها تأثر على جودة الحياة وتنميه المستدامة داخل أي مجتمع ,وكذلك ودورها في تفعيل المعطيات الحضارية وعلى مختلف الخدمات التي تعتبر من معايير التنمية المستدامة , ورغم تزايد الاهتمام بتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السنوات الأخيرة فإن لها علاقة مباشرة بتغير الاجتماعي ,إذا أصبحت أغلب المدن توجه هذه الظاهرة مما يخلق العديد من التحديات الاجتماعية والسكانية التي زاد تفاقمها وتأثيرها في أغلب المجمعات, إلا أن مستوي الاهتمام باليات التغير الاجتماعي مازال يسير بخطي بطيئة وغير واضحة المعالم في المدن الجزائرية وبالتالي للدراسة أهمية خاصة لأن معيار تغير الاجتماعي محدد في مدي توفر تكنولوجيا الحديثة الذي لها تأثير القيم الدينية والاقتصادية والاجتماعية ,لذلك يعد مؤشر التقدم الاجتماعي من أبرز معوقات التي تفق في وجه تغير الاجتماعي داخل المدينة الجزائرية

الكلمات المفتاح: التغير الاجتماعي، التطور الاجتماعي، التنمية الاجتماعية، النمو الاجتماعي، التقدم الاجتماعي.

Abstract: This research paper aimed to identify the concept of social change within the Algerian city in light of the development of modern technology. As the phenomenon of social change has become one of the most important indicators of progress and social development, as it affects the quality of life and sustainable development within any society, as well as its role in activating cultural data and on various services that are considered among the criteria of sustainable development, and despite the increasing interest in modern information and communication technology in recent years, it has A direct relationship with social change, if most cities become directing this phenomenon, which creates many social and demographic challenges that have further exacerbated and affected most of our cities. Social change is determined by the extent to which modern technology is available, which has the effect of religious, economic and social values. Therefore, the indicator of social progress is one of the most prominent obstacles facing social change within the city

Keywords: Social change, social development, social development, social growth, social progress.

* محمد بلعيد.

مقدمة:

يعتبر موضوع التغير الاجتماعي من المواضيع المهمة في حياة المجتمعات التي تعيش جميعها ظاهرة التغير المتنامية في حياتها بحيث تشكل ظاهرة اجتماعية وعامة على مختلف المجالات فتغير صفة ملازمة منذ القديم حتى في عصرنا الحالي فهو يتميز بصفة الاستمرارية بمختلف مجتمعاتها سواء كانت صناعية أو زراعية أو اشتراكية نامية كانت أو متقدمة بحيث قامت العديد من الدراسات المختصة من اجل فهم التغير وتوجيهه وجهة إيجابية من اجل تنمية المجتمع ورفع هيبته رغم كونه عمليته معقدة التركيب ومتداخلة العوامل. مختلفة باختلاف الثقافة والأوضاع الاجتماعية التي تعيشها المجتمعات.

فالتغير اليوم تحدثه المجتمعات فلم يعد تلقائيا يسير دون وقعيه وإنما هو تغير مقصود وإرادي يتم وفق خطة مدروسة وأصبحت المجتمعات في هذا العصر تستحدث أهم المناهج والوسائل من اجل التغير والتغيير والتنمية بوجه عام.

والجزائر كوحدة من هذه المجتمعات تشهد في السنوات الأخيرة تغير اجتماعي متصارع مس اغلب مدنها الحضارية وما جاورها وهذا نتيجة للتطور اغلب جوانب الحياة وكذلك إلى طبيعة المجتمع الذي يبحث عن التغير بصفة تلقائية فهو يأخذ الجوانب التي يتميز بها المجتمع ويضيف عليها تمشي عمليات اجتماعية تندمج مع متطلبات وعلى طبيعة هذا المجتمع وانطلاقا من هذا التغير وأهميته في الجزائر سنحاول في هذا الورقة البحثية التعريف بموضوع التغير الاجتماعي من خلال المحاور التالية:

- ماهية التغير الاجتماعي (المفاهيم والمرتكزات والعوامل المؤثرة فيه)
- النظريات المفسرة للظاهرة التغير الاجتماعي
- إفرازات التغير الاجتماعي وعوائقه في المجتمع الجزائري

أولا: التغير الاجتماعي (المفاهيم، المرتكزات، العوامل المؤثرة وألياته)

1-التأصيل المفاهيمي للتغير الاجتماعي:

*التغير الاجتماعي:

لقد تعددت تعريفات التغير الاجتماعي وذلك لأهمية هذا المفهوم لاستخداماته المتعددة في جميع الميادين والمجالات سواء كان في علم الاجتماع أو الاقتصاد أو السياسة أو غيرها من هذه التعريفات نذكر:

– **التعريف اللغوي**: التغير في اللغة العربية من الفصل غير أي استبدال الشيء بالشيء أخر نقله من مكان إلى مكان أخر والتغير ضد الثبات وهو يمثل ظاهرة عامة في كل المجتمعات الإنسانية وظاهرة حقيقية إنسانية، وهو سنة من سنن الحياة لا يمكن إخفائها لمن يتصدى لفهم الحياة الاجتماعية[1]

– **التعريف الاصطلاحي**: لقد تعددت تعريفات التغير الاجتماعي وذلك لأهمية هذا المفهوم لاستخداماته المتعددة في جميع الميادين والمجالات سواء أكان ذلك في علم الاجتماع أو الاقتصاد أو السياسة أو غيرها من المجالات العلمية التي تعتبر التغير الاجتماعي مجالا خصبا لأفكارها ونظرياتها، ومن عديد هذه التعريفات نذكر على سبيل المثال مجموعة من هذه التعريفات.

منها تعريف الدكتور حسين الخوالي " بأنه تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية، أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية".

ولقد ذهب جي روشي " في كتابه: التغير الاجتماعي؛ مدخل إلى علم الاجتماع العام. الذي ألفه عام 1968، إلى أن التغير الاجتماعي يتميز عن غيره من التغيرات غير الاجتماعية. كما وضحه رتشارد لأبر فهو يختلف عن الحادثة. فالانتخاب حادثة، والأحزاب، والتجمع، والحريق، هذه كلها حوادث. فهي جزء من التغير الاجتماعي، أو يمكن أن تصاحبه أو تسببه وليست بالضرورة تؤدي دائما إلى التغير الاجتماعي. وللتغير الاجتماعي عند جي روشي صفات هي[2]:

أ-التغير الاجتماعي ظاهرة عامة .: توجد عند أفراد عديدين، وتؤثر في أسلوب حياتهم وأفكارهم.

ب-التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي: أي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزء، فالتغير الاجتماعي المقصود هنا، هو التغير الذي يحدث أثرا عميقا في المجتمع، وهو الذي يطرأ على المؤسسات الاجتماعية كالتغير الذي يطرأ على بناء الأسرة، أو على النظام الاقتصادي أو السياسي وما إلى ذلك. هذا التغير هو الذي يمكن تسميته بالتغير الاجتماعي.

ج- يكون التغير الاجتماعي محددة بالزمن: أي يكون ابتداء من فترة زمنية ومنتهية بفترة زمنية معينة، من أجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة . ومن أجل الوقوف على مدى التغير.

ويشير عاطف غيث إلى التغير الاجتماعي بأنه «التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة.[3]

ويرى أن التغيرات الاجتماعية تأتي على عدة أشكال:[4]

أ-التغير في القيم الاجتماعية، تلك القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي. كالانتقال من النمط الإقطاعي للمجتمع إلى النمط التجاري الصناعي، الذي صاحبه تغير في القيم التي ترتبط بأخلاقيات هاتين الطبقتين في النظرة إلى العمل وقيمة القائمين به وغير ذلك.

ب-التغير في النظام الاجتماعي أي في البناءات المحددة مثل صور التنظيم ومضمون الأدوار، أي في المراكز والأدوار الاجتماعية، كالانتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة، ومن الملكية المطلقة إلى الديمقراطية، ومن النظام الذي يقوم على المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية.

ت-التغير في مراكز الأشخاص. ويحدث ذلك بحكم التقدم في السن أو نتيجة الموت، ومن المهم أن تدرك الأهمية الدائمة التي تكون ولا يتأتى إدراك ذلك إلا بالوقوف على الحالة السابقة، أي أن قياس التغير يكون انطلاقا من نقطة مرجعية في الماضي.

ث-أن يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية: وذلك من أجل إدراك التغير والوقوف على أبعاده، أما التغير الذي ينتهي بسرعة، فلا يمكن فهمه، ولذلك فالتغير الاجتماعي يكون واضحة من خلال ديمومته.

ويلاحظ مما سبق، أن المفكرين متفقون في النظرة العامة لماهية التغير الاجتماعي الذي هو: كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محدودة من الزمن. وقد يكون هذا التغير إيجابية أي تقدما وقد يكون سلبية أي تخلفا. أي ليس هناك من اتجاه محدد للتغير.

ويحتوي المجتمع على عمليات اجتماعية، تحاول أن تدعم البناء والحفاظ عليه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وبعض من هذه العمليات تحاول تغيير شكل البناء، ووظيفته من أجل مستقبل أفضل، فالتغير في بناء الأسرة يتبعه تغير في وظائف أعضائها، فالانتقال من نظام الأسرة الأموية. إلى نظام الأسرة الأبوية تبعه تغير في وظيفة الأم في الأسرة، وكذلك وجدت وظائف وانقرضت أخرى.

*** التقدم الاجتماعي:**

استعمال مصطلح التقدم الاجتماعي في البداية باعتباره مرادف لمصطلح التغير الاجتماعي، وقد جاء ذلك واضحا في كتابات أوجست كونت وكون درسه وغيرهم، والتقدم يعني حركة تسير نحو الأهداف المنشودة والمقبولة أو الأهداف الموضوعية التي تنشد خيرا أو تنتهي إلى النفع.

وينطوي التقدم على مراحل ارتقائية. أي أن كل مرحلة تكون أفضل من سابقتها وهو يشير إلى انتقال المجتمع إلى مرحلة أفضل من حيث الثقافة والقدرة الإنتاجية والسيطرة على الطبيعة، ويعرف بأنه العملية التي تأخذ شكلا محددا واتجاهاً واحداً ويتضمن توجيها واعيا مقصود لعملية التغير. وهو يتضمن مدخلا معياريا قيمي للحكم على الأحداث والاجتماعية أي أن التقدم الاجتماعي يبحث عن المجتمع.[5]

كما أن مفهوم التقدم يختلف من مجتمع لأخر حسب ثقافة المجتمع، والظروف المحيطة به. فقد كان يعني في القرن الثامن عشر بالنسبة للمجتمعات الأوروبية التحرر من تقاليد العصور الوسطى، ومن الأنظمة الاستبدادية. ويعني في القرن التاسع عشر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية الانطلاق نحو تعمير الأجزاء الوسطى والغربية من القارة، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية. وهو يعني اليوم بالنسبة للعالم العربي الحرية وإنهاء التبعية، ومحاربة التخلف بكل أشكاله من أجل حياة كريمة للمواطن العربي. [6]

*** التطور الاجتماعي**

يعني بمفهوم التطور الاجتماعي النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة.

. ولقد استعمل مفهوم التطور الاجتماعي بشكل واسع في العلوم الاجتماعية وفق علم الاجتماع بشكل خاص بعد أن وضع دارون كتابة المعروف تأمل الأنواع البشرية عام 1859 ملبن نظريته التطورية البيولوجية للكائنات الحية ومن هنا أشار العديد من المفكرين المحدثين إلى الفروق القائمة بين النظرية البيولوجية والنظريات المختلفة في التطور الاجتماعي وفق هذا الخصوص بين وليام وجيرن أن المحاولات المبذولة للكشف عن قوانين الوراثة والتنوع الإنجاب في النظم الاجتماعية لم تستقر إلا عن القليل من النتائج الحيوية الهامة [7]

أما المفكر جوردن تسايل فقد ميز بين التطور الاجتماعي والتطور البيولوجي موضحا أن الإرث الاجتماعي للإنسان لا ينتقل عن طريق الخلايا الموروثة التي نشأت منها بل عن طريق التراث الذي لا يبدأ في اكتسابه إلا بعد خروجه من رحم أمه فالتغيرات الثقافية والتراث يمكن بدؤها عمدا كما يمكن التحكم فيها أو بطاء سرعتها بواسطة الإرادة الواعية والمدروسة لمواضيعها ومنفذيها من البشر وليس الاختراع طفرة عرضية في البلازما الوراثية ولكنه عبارة عن مركب جديد ناتج عن الخبرة المتراكمة التي ورثها المخترع عن طريق التراث فقط ويمكن القول أن التطور العضوي يعني أن الأنواع الحية قد نمت مع الزمن وبصورة متزايد التعقيد فهو إضافة دون حذف أو استبدال البني القديمة .

إما التطور المجتمعي يعني أن ثقافة المجتمعات قد نمت مع الزمن وبصورة متزايدة التعقيد بإضافة مع حذف واستبدال لبنى القديمة.

أي أن التطور الاجتماعي قد أهمل جانب مهما في التغير المجتمع حيث استبعد فكرة التخلف الاجتماعي التي تنطبق على واقع المجتمعات فيكون مصطلح التغيير الاجتماعي هو الأكثر علمية وواقعية لحالة المجتمعات الإنسانية.

*** النمو الاجتماعي**

يعني مصطلح النمو بأنه عملية النمو التدريجي والمستمر للكائن وزيادة ..... الكلي أو أجزاءه في سلسلة من المراحل الطبيعية ويتضمن النمو تغير كميا وكيفيا والغاية من النمو هو النمو بحد ذاته [8]

وفي مجال الدراسات الاجتماعية فقد تعددت النظرة إلى النمو الاجتماعي لان النمو الاجتماعي أكثر تعقيدا من النمو العضوي، فلا نستطيع أن نرد أي ظاهرة معينة إلى نواتها الأصلية مثلما هو ممكن .....نمو الكائن العضوي إلا في عمليتين اجتماعيتين كما يقول بوت ومور أن " نمو المعرفة ونمو سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية كما يبدوا في الكفاءة التكنولوجية والاقتصادية فهاتان العمليتان هما اللتان ظهرت بأكبر قدر ممكن من الوضوح في البيانات المتعلقة بنمو وتطور في المجتمع الإنساني.[9]

ومن هنا يختلف مصطلح النمو الاجتماعي عن مصطلح التغير الاجتماعي في العديد من النقاط وهي:

أ-يشير النمو إلى الزيادة الثابتة نسبيا والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة. أما التغير فيشير إلى التحول في البناء الاجتماعي والنظام والدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي فيكون هذا التحول إيجابيا أو سلبيا ولا يتصف ذلك بالثبات.

ب-يكون النمو بطيئا وتدريجيا، أما التغير الاجتماعي فيكون على عكس ذلك. قد يكون سريعا ويتضمن قفزات إلى الأمام أو الخلف.

ت-يغلب على النمو التغير الكمي. أما التغير فيغلب عليه التغير الكيفي ذلك لأن النمو يتعلق في الغالب بالجانب المادي من المجتمع أما التغير فيتعلق بالجانب المعنوي.

ث-النمو عملية تلقائية أي دخل للإنسان فيها وغير مخططة أما التغير فهو عملية موجهة إرادية مقصودة.

ج-يسير النمو في خط مستقيم بحيث يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه أما التغير فلا يكون مستقيما باستمرار وقد تعددت النظرة الاجتماعية نحو اتجاهه وكما سبق الإشارة في أن التغير قد يكون إلى الأمام فيؤدي إلى التقدم. كما قد يكون إلى الوراء فيؤدي إلى التخلف.

ولهذا يبدو الاختلاف بوضوح بينهما وفي دراسة السوسيولوجية تهتم بالتغيير الاجتماعي لأنه يعبر عن حقيقة ديناميكية المجتمع أما النمو فيدخل في الدراسات الاقتصادية نظرا لطبيعة عملية النمو وخصائصها.

*** التنمية الاجتماعية**

تعرف التنمية الاجتماعية بأنها الجهود التي تبذل لأحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية للازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة إفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر ممكن من الحرية والرفاهية لهؤلاء الإفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

ويعرفها حسن سعفان بأنها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات اعلي للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات اعلي للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالصحة والآسرة، ومن ثم الوصول إلى تحقيق اعلي مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية.[10]

من الناحية العلمية فان مصطلحات التقدم والتطور والنمو تتضمن العديد من المعنى التي تتضمن القيمة الاجتماعية والاقتصادية التي تدخل تدريجيا في المجتمع في حين أن مصطلح التغير الاجتماعي يكون أقرب إلى الواقعية والموضوعية لأنه يصف الواقع كما هو وليس ما يجب أن يكون على اختلاف التقدم والتنمية أي أن التغير يشمل دراسة ميدانية لكل عوامل التغير الاجتماعي

وفي المفهوم الكلاسيكي فان فكرة التقدم والتطور والنمو تعني أن التغير يتخذ اتجاها واحدا والى الإمام بطريقة لا إرادية كما هو في التطور والنمو أو بطريقة إرادية كما هو في التنمية في حين أن فكرة التغير قد تعني الاتجاه إلى الإمام أو إلى الخلف بفعل العديد من عوامل من بينها القدرة على إحداث التطور في هذه الحالة يكون فكرة التغير واقعية لأنها تعبر عن حالة المجتمعات المتقدمة والمتخلفة.

ومن جهة أخرى وإمام الاهتمام بالسياسة التنموية من قبل معظم الدول في الوقت الحالي بدأت تأخذ المجتمعات بالتغير المخطط وفق دراسة علمية تستوعب الواقع وترسم الأهداف المراد تحقيقها من اجل النمو بمستوى المعيشة وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع وبهذا يحقق تغير اجتماعي يمس جميع المجالات المعيشية الأخرى.

ولهذا لم تعد تلك المصطلحات ملائمة للحالة الراهنة وبالتالي فان هذا التغير الاجتماعي أصبح يشهد العديد من العوائق بعكس المصطلحات التي تصف حالة المجتمعات من الخارج الأمر الذي يبعدها عن التحليل والوصف العلمي أما مصطلح التغير الاجتماعي فهو الأكثر ملائمة لتحليل ووصف حركية تلك المجتمعات.

2-عوامل التغير الاجتماعي وألياته

2-1 آليات التغيير الاجتماعي: تختلف مصادر التغير الاجتماعي، وتتعدد نظرة المفكرين على نحو سنشير إليه فيما بعد، ولكن يمكن القول في البداية أن هناك مصدرين للتغير هما:

أ-المصدر الداخلي: أي أن يكون قائما في داخل النسق الاجتماعي، وإطاره المجتمع نفسه، أي أنه نتيجة لتفاعلات تتم داخل المجتمع.

ب-المصدر الخارجي: الذي يأتي من خارج المجتمع نتيجة اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى.

وبطبيعة الحال سواء أكان المصدر من الداخل أم من الخارج فإن ذلك يقوم على آليات محددة هي:

-**الاختراع والاكتشاف:** يبدو في ابتكار أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل، مثال ذلك، اختراع الكهرباء والسيارة ... أو إعادة تحسين كفاءة مخترعات قديمة، كتحسين الآلة البخارية، وتحسين صناعة القطارات والطائرات وما إلى ذلك. كل ذلك يؤدي إلى تغيرات ثقافية قد تتراكم وتؤدي إلى تغيرات اجتماعية. وكذلك الأمر نفسه بالنسبة للاكتشافات التي تعني معرفة أشياء كانت موجودة أصلا، ارتشاف القارة الأمريكية ورأس الرجاء الصالح، أو ارتشاف عناصر جديدة في الطبيعة، واكتشاف القوانين المختلفة وغيرها، وهذه بدورها تؤدي في النهاية إلى تغيرات اجتماعية، أي تشكل مكنزات للتغير الاجتماعي. وبطبيعة الحال، فإن الحاجات هي التي تدعو إلى الاكتشاف والاختراع، تلك الحاجات التي هي اجتماعية في المقام الأول.

-**الذكاء والبيئة الثقافية:** بلا شك أنه ليس بمقدور أي فرد الاختراع أو الاكتشاف، إنما يتطلب ذلك مستوى مرتفع من الذكاء. أي أن الذكاء يؤدي إلى الاختراع. ويرى علماء النفس أن الذكاء يكون موروثاً ومكتسباً، ولهذا لن يكتب النجاح للفرد الذكي ما لم تتوافر لديه البيئة الثقافية لتساعده على الاكتشاف أو الاختراع.

-الانتشار: إن المخترعات لن يكتب لها النجاح ما لم تنتشر عند أفراد كثيرين في المجتمع حتى تعم، وتؤدي إلى عملية التغير. والانتشار يعني قبول التجديد من قبل أفراد المجتمع. ولهذا لن تقبل الاختراعات والاكتشافات إذا لم تصادف هو وقبولاً لدى أفراد المجتمع، أو لدى مجموعة كبيرة منهم، وطبيعي أن عملية القبول لا تأتي فجأة وإنما عبر مراحل معينة تتنوع حسب ثقافة المجتمعات، وقد تكون إرادية أو مفروضة. ولهذا فإن القبول يؤدي إلى سعة الانتشار. وسنشير إلى تفصيل ذلك فيما بعد.

عندما نتفحص تراث العلوم الاجتماعية الخاص بعمليات التغير الاجتماعي والعوامل المحدثة له، سوف نجد أن التغير يتغير لعامل بعينه دون أخر، بينما نجد أن وجهة النظر الحديثة والتي نتفق معها تأخذ بعين الاعتبار بتعدد العوامل وتداخلها في إحداث التغير الاجتماعي ، كما يقدم لنا علماء العلوم الاجتماعية العديد من عوامل التغير الاجتماعي وتصنيفها إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية نظرا لاختلاف الظروف الإنسانية المحيطة، كما تختلف العوامل فيما بينها من حيث مدى وعمق ومعدل تأثيرها النسبي بين مجتمع إنساني وأخر بل في

داخل المجتمع الواحد، فقد يهيمن عامل بعينه على باقي العوامل في مجتمع ما بينما لا يهين العامل ذاته أو يختفي في مجتمع آخر، فلكل مجتمع خصوصيته ومن هنا سنحاول عرض أهم عوامل التغير الاجتماعي في الوطن العربي على وجه العموم وفي الجزائر على وجه الخصوص.

2-2-عوامل التغير الاجتماعي:

1- عوامل دينية:

أولت الشريعة الإسلامية عملية التغير الاجتماعي اهتماما كبيرا، فحتمية التغير الاجتماعي في الإسلام حقيقة معترف بها عندما يرتبط تغير المجتمع بتغير الأنفس حيث يجعل حدوث الأول رهنا بالثاني كما جعل الإسلام التربية في منهجه شرطا مسبقا وقوة فاعلة أساسية في الوقت ذاته لتغير المجتمع. وتأتي نظرة الإسلام لقضية التغير شاملة، عندما نظر إلى معترك الحياة الاجتماعية وصنفها إلى جانبين أساسيين: أولهما ثابت لا يخضع للتغير. والثاني متغير بحسب مقتضيات المصلحة زمانا ومكانا وحالا وبالتالي فالتغير الاجتماعي من منظور الإسلام واجب شرعا إذا كان في ذلك خير وصلاح للفرد والمجتمع على حد السواء بشرط الالتزام بالتعاليم والتقيد بالضوابط الاجتماعية.[11]

لو حاولنا استقراء ما يسجله تاريخ الوطن العربي بوجه خاص والجزائر بوجه عام في مجال التغير الاجتماعي سوف نجد أن العامل الجغرافي يلعب دورا حيويا في تحديد ملامح عمليات التغير الاجتماعي وأنماطه وتداعياته السلبية منها والايجابية على النظام العربي ككل وسوف نعرض بعض مظاهر التغير التي يحدثها الموقع الجغرافي:

- سهولة الاتصال الثقافي مع بلدان غير عربية فموقع الوطن العربي الممتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج يجعله متصل بجميع قارات العالم، وبالتالي يسهل التواصل مع أي مجتمع. كما إثر هذا التقارب حتى في لون البشرة وتشابه الأجناس.

- ظهور موانئ عربية استراتيجية كميناء جنحن" الجزائري، ساعدت على ترحلا الملاحين العرب والتجار ودعاة الإسلام لنشر ثقافاته في أسيا وإفريقيا وأوربان ويعتبر العرب أول من أقام علاقات مباشرة مع الصين وشرق إفريقيا.

- جعل الوطن العربي مطمعا للغزاة والمستعمرين لموقعه الاستراتيجي كما حدث مع الجزائر -سهولة الانتقال بين الدول العربية مما ساهم في زيادة وحدة الوطن العربي.[12]

3-عوامل اقتصادية وطبيعية

من بين العوامل الهامة والأساسية في تحويل المجتمعات وفي تغير مجرى التاريخ، تلك العوامل الاقتصادية المرتبطة بالتطور المادي، والذي يغير البناء الاجتماعي بوجهيه المادي والمعنوي فالأفكار والذهنيات والعادات والتقاليد تخضع هي الأخرى في تغيرها إلى الظروف الاقتصادية المتوفرة في أي مجتمع؛ وتتأثر بتغير تلك الظروف نفسها، لهذا فإن أي تغير أو تحول في المجتمع لا يمكن أن يحدث لمجرد توفر عوامل دون أخرى بالرغم من أن التاريخ الاجتماعي لبعض الدول منها دول العالم الثالث، يشير إلى أنها لم تمر بنفس المراحل التطورية التي مرت بها المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، وبالتالي فان عوامل التغير لم تكن نفسها فقد توجد بعض المجتمعات ومنها المجتمع الجزائري، قد قفزت من المجتمعات الاستعمارية الإقطاعية، الاشتراكية القائمة على التصنيع والصناعات الثقيلة والتي تتطلب رؤوس أموال من المفروض أنها تراكمت بفعل تضافر جهود مجموعة من العوامل التاريخية دون غيرها ، والعوامل الاقتصادية قد أوجدت فيما بعد بفعل السياسة التنموية التي

أنتجتها ابتداء من 1966، لكن هذا لا ينفي أن تغير المجتمع الجزائري خاصة بالنسبة للتحولات التي يعيشها ألان، فقد ساهمت فيها مجموعة من العوامل الاقتصادية والتي كانت بشكل مغاير عن التحولات التي عرفت في فترة السبعينيات، حيث ساهمت الثروات الطبيعية وعلى رأسها المحروقات كعامل اقتصادي رئيسي هام في اعتماد الاشتراكية الاقتصادية الموجه في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وكانت أساس قيام قاعدة صناعية ثقيلة هامة في الجزائر, فالتطور التكنولوجي الذي عرفه العالم المتقدم والازدهار الاجتماعي الذي حققه هذا التطور جعل من الجزائر تتجه نحو التصنيع عن طريق استرداد التكنولوجيا، حتى تكتمل الثلاثية الصناعية وهي المواد الخام واليد العاملة والتكنولوجيا. [13]

وكان المخططون يعتقدون أن جميع هذه العناصر على ارض الواقع كفيل بتحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي تغير الواقع الاقتصادي والاجتماعي بالضرورة حتى وان كانت التكنولوجيا تحمل في جوانبها عناصر ثقافية غربية عن المجتمع الجزائري؛ فهذه العوامل التي اعتمدت عليها الجزائر في تجربتها التنموية منذ السبعينيات والتي دفع إلى ظهور قطاع

صناعي ضخم خطت من خلاله الجزائر خطوات كبيرة في مجال التنمية لكن هذه التغيرات لم تصمد أيضا في ضل سيطرة اقتصاد السوق على العالم الغربي ومنه الوطن العربي والجزائر.)

4-العوامل الاجتماعية

تتضافر مجموعة من العوامل والأسباب في إحداث التحولات التي هي عملية تكييف المؤسسات المختلفة للوظائف أو المهام التي تكون قد تغيرت بفعل هذه العوامل، والمجتمعات الانتقالية أو ما يسمى بالمجتمعات الجديدة، لم تمر في تطورها الاجتماعي والاقتصادي بنفس المراحل التي مرت عليها المجتمعات الغربية والتي لم تتعرض لنفس التمزق الذي عاشته تلك الدول المتخلفة، كما أن الدول المتقدمة الغربية قد تغيرت بفعل عوامل داخلية، بينما الدول السائرة في طريق النمو، عندما أخذت استقلالها كانت تحركها رغبة عارمة في التطور والتقدم وبالتالي فان عوامل التغير فيها كانت خارجية أكثر منها داخلية؛ خاصة فيما يتعلق بالأفكار التي تقوم بتنظيم المجتمعات سياسيا واقتصاديا وبالتالي فان الجزائر عند تخطيها المرحلة الاستعمارية وشروعها في بناء مجتمعها اعتمدت على أفكار ومنطلقات خارجية في تطوير المجتمع الداخلي مستخدمة في ذلك مبررات داخلية هي في الحقيقة حصيلة المشاكل التي ورثتها عن الاستعمار الفرنسي، وبالتالي كانت كغيرها من دول العالم الثالث تحركها رغبة التطور السريع والشامل، وكانت شمولية الهدف من الناحية الأيدولوجية لا يحققها غير الخط الاشتراكي والملكية الجماعية والتسيير الأحادي لكل دواليب الحكم والساسة والاقتصاد، دون مراعاة خصوصيات المجتمع ومقومات الشخصية الجزائرية وبالتالي فان عدم تبني سياسة استراتيجية مبنية على حاجيات ومتطلبات المجتمع الجزائري جعل الجزائر تتخبط في العديد من المشاكل الاجتماعية كالفقر و البطالة والانغلاق السياسي والفوارق التعليمة وانخفاض المستوى الصحي وتفشي الجرائم , كل هذه العوامل سارعت في حدوث التغير في الجزائر وظهر ذلك جليا من خلال أحداث أكتوبر 1988. [14]

والتي كانت منعرجا لإعادة النظر في كل السياسات السابقة والعودة إلى إحداث تغيرات سياسية

وقانونية واقتصادية للتسيير الهيكلي للمجتمع الجزائري حتى يواكب التطورات الحاصلة في العالم بشكل ايجابي.

ثانيا: نظريات التغير الاجتماعي

1-نظريات التقدم الاجتماعي

تقوم نظرية التقدم الاجتماعي في نظرتها إلى التغير الاجتماعي على أنه يسير في خط متصاعد، أي أن التغير يكون ارتقائيا. ويسير المجتمع وفق مراحل محددة، وكل مرحلة جديدة يصلها المجتمع تكون أفضل من سابقتها، فالمجتمعات في تقدم باستمرار. والملاحظ أن هذه النظرية تعمم هذا التقدم على المجتمعات كافة، ومن ممثلي هذا الاتجاه: جان جاك وندرسه وأوجست كونت. وغيرهم.

-نظرية جان جاك روسو (1712 -1778): لقد جاءت أهم أفكاره في نظريته عن التقدم الاجتماعي في كتابه المعروف بالعقد الاجتماعي، وقد عرفت نظريته بنظرية العقد الاجتماعي، والتي من خلالها نستطيع تلمس تطور الحياة الإنسانية

أ-المرحلة الأولى: وهي مرحلة الحياة الفطرية، وكان الإنسان خاضعة للنظام الطبيعي، ومتمتعة بحرية تامة " فالإنسان قد ولد حرا ولكنه مكبل بالأغلال في كل مكان..."

ب - المرحلة الثانية : وهي مرحلة الملكية الفردية والإنتاج اليدوي في مجال الزراعة مما دعا الإنسان للاستقرار وتشيل أسرة ، فأخذت العادات والتقاليد الاجتماعية في التبلور، وأصبحت تأخذ العادات صفة الجبر والإلزام.

ت-المرحلة الثالثة: وهي مرحلة عدم المساواة، وفيها زاد التنافس والصراع بين الأفراد والجماعات وأصبحت السيطرة للأقوى، وقد دعا هذا التضارب في المصالح إلى التفكير في التعاقد وتكوين مجتمع سياسي خاضعة السلطة عليا -الدولة.

ث-المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التعاقدية: لقد تم فيها التعاقد بين الأفراد وقيام التنظيم السياسي المنظم، واختيار حاكم يحكم بإرادتهم.

والملاحظ أن روسو في تصوراته هذه، كان يبين كيفية قيام النظام السياسي وتأليف الدولة التي هي بطبيعة الحال تشكل جانبا مهما في مجال التغير الاجتماعي.

وقد وجهت لنظرية روسو عدة انتقادات منها:

أ-أن نظريته خيالية وغير واقعية. فالتاريخ لم يسجل متى بدأ الناس في التعاقد أي أنها تفتقر إلى سند تاريخي.

ب - أن فكرة التعاقد غير متصورة أصلا لاستحالة موافقة الأفراد جمعية في اختيار حاكمهم.

ت-تبقى الفكرة خيالية وافتراض قابل للنفي والإثبات، إلى أن تقوم دراسة علمية تثبت صحتها.

ومع ذلك فإن نظريته لها أهميتها، فقد نبهت المفكرين إلى فكرة التقدم كما أنها ساهمت في إرساء فكرة الديمقراطية الحديثة، حيث اعتبر تاب العقد الاجتماعي» «إنجيل الثورة الفرنسية»

2-نظريات الدورة الاجتماعية

تجمع نظريات الدورة الاجتماعية على أن عملية التغير الاجتماعي تسير بشكل دائري ثم تنتهي حيث بدأت وهي ترى أن الحياة الاجتماعية تسير في حركة منتظمة ولذلك فان التغير في المجتمعات البشرية يشبه إلى حد كبير في انتظامه ودورانه نمو الكائن الحي ونهايته ألا أنها ترى أن المجتمعات تعيد الدورة من جديد مع اختلاف نسبي في تعليل هذه الدورات وبدايتها ونهايتها، أي التوترات الحياتية محددة ببداية ونهاية، هذا التوتر له دلالة مهمة بالنسبة للأفراد الذين يعتبرون هم أنفسهم مظهر له وبهذا نتج تغيير اجتماعي بشكل محدود.

-نظرية ابن خلدون (1332-1406)

عرف ابن خلدون بدراسته العلمية وبفلسفة التاريخ وعرض من خلال ذلك حقيقة المجتمع الإنساني والعلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع. وصاحب نظرية في علم الاجتماع، وبين أن ظواهر الاجتماع لا تسير مصادفة وإنما تخضع لقوانين اجتماعية ...

وينظر ابن خلدون إلى المجتمع الإنساني نظرة تحليلية، ويحاول أن يتتبع المجتمع بالدراسة والتحليل من نشأته حتى فساده. وتردده بن الضعف والقوة، والنهوض والسقوط، ويستقصي من خلال ذلك أحوال المجتمع، وعناصر تكوينه، وتنظيمه، من الفرد والجماعة إلى السلطان والدولة، وما تفتضيه سلامة المجتمع، وما يؤذن بفساده وانحلاله.[15]

ويرى أن التاريخ البشري يسير وفق خطة معينة. فحوادثه مرتبطة بعضها ببعض وأن المجتمع البشري شأنه شأن الفرد الذي يمر بمراحل منذ ولادته وحتى وفاته، وكذلك يحدث للدول، وأن مسيرة المجتمع تغيرية دائرية، تبدأ وتنتهي في النقطة التي كانت قد بدأت منها، وأن هذه الظاهرة. دورة المجتمع –مستقلة عن الإرادة الإنسانية وقد أسهب ابن خلدون في تحديد أسباب التعاقب المنظم لدورة الظواهر العمرانية (الاجتماعية).

وبين أن النظم والظواهر العمرانية تتغير في أثناء تطورها، وفي ذلك يقول: «ومن الغلط الخفي الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الإعصار ومرور الأيام (...) وذلك لأن أحوال الأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، وإنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار. والأزمنة والدول»، به.[16]

ولقد أولى ابن خلدون الناحية التطورية للمجتمع عناية كبيرة، والعوامل التي تؤثر فيه، وقد توصل من دراسته للمجتمع إلى «قانون الأطوار الثلاثة» –الأجيال الثلاثة –وهي: طور النشأة والتكوين، طور النضج والاكتمال، طور الهرم والشيخوخة.

وتأتي هذه الأطوار متعاقبة على غرار تطور الفرد الذي يمر بمراحل محددة منذ ولادته وحتى وفاته، فأعمار الدول تشبه أعمار الأشخاص ويؤكد أن كل طور يستغرق أربعين سنة، فيكون عمر الدولة مائة وعشرين سنة. وفي هذا يقول: «إن الدولة في الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال، والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط. فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته"، وبعد فناء المجتمع يقوم على أنقاضه مجتمع جديد، يمر في الأطوار نفسها التي يمر بها المجتمع السابق، وهذا يعني أن التغير الاجتماعي مستمر وفي حركة دائمة لا تنقطع. وقد عمم ابن خلدون نظريته على المجتمعات كافة، وليس على المجتمع الإسلامي وحده.

وفي خلال الأجيال الثلاثة السابقة يمر المجتمع بخمس مراحل هي: مرحلة البداوة، ومرحلة الملك، ومرحلة الترف والنعيم، ومرحلة الضعف والاستكانة ثم الفناء. [17]

ويتبين من أفكار ابن خلدون في التغير الاجتماعي ونظريته في التقدم الاجتماعي بوجه خاص انه صاحب نظرية أصيلة في علم الاجتماع وقد توصل إلى قوانين عديدة في التغير مؤكدة على آلياته ونتائجه.

3–نظريات التطور الاجتماعي:

يعتبر فكرة التطور من أهم الأحداث الكبرى التي سيطرت على الفكر الإنساني وفي تحليل لواقع المجتمعات والتغير الاجتماعي الذي ألزم على دراسة سيسيولوجية من خلال الباحث داروين الذي نشر عام 1859م كتاب بعنوان أصل الأنواع البشرية وقد أخذت كتابات بعض علماء الاجتماع تطبق المفهوم الدار ويني لتطور الظواهر العضوية فأخذت تطبقها على الظواهر والنظم الاجتماعية أي تشبيه التطور الاجتماعي بالتطور البيولوجي لدى المجتمعات البشرية.

–سبنسر (1820–1903):

يعتبر سبنسر من أهم دعائم الحركة الاجتماعية العلمية في القرن التاسع عشر)، وهناك تشابه كبير بين نظريته الاجتماعية، ونظرية دارون البيولوجية، فقد شبه تطور المجتمع بتطور الكائن العضوي على اعتبار أن التطور في كليهما يكون من التجانس إلى اللاتجانس فالتكامل ويرى سبنسر أن كل الأفعال تسير وفق قانون الاتصال النسبي»، أي أنها مرتبطة ببعضها، وأن التخصص غاية كل تطور وارتقاء، ويعلل ذلك بأن الكائن العضوي يزداد تعقيدا كلما ازداد اختصاص، وكلما ازدادت أعضاؤه اختصاصا ازدادت استقلالا.

وفي ذلك يقول: «إن خصائص الأجسام الاجتماعية (الأفراد) والأجسام الحية (الكائنات العضوية)، من خلال نموها تزداد تباينا وتنوعا في التركيب فالكائن العضوي يتكون من أجزاء قليلة التباين، ولكن خلال نموه يكبر حجما، وتتكاثر مع ذلك أجزاؤه وتتباين، وكذلك الأمر يحدث فيالمجتمع ففي البداية يكون التباين أفراد غير واضح سواء في الكم أو الكيف ولكن عندما يزداد عدد السكان تصبح الانقسامات وتزداد درجة الاختلاف فالمجموعة الاجتماعية تكون متجانسة عندما يكون عددها قليلا وتكتسب صفة الاختلاف وعدم التجانس عندما يزداد حجمها ويصبح التعقيد فيها كبيرا وبهذا يحدث خلل وينشأ بهذا ظواهر اجتماعية ناتجة عن هدا التعقيد.

وتتأثر الظواهر الاجتماعية بنوعين من العوامل هما:

–العوامل الداخلية: وهي خاصة بالفرد من حيث تكوينية العضوي والوجداني فالظاهرة الاجتماعية تتأثر بالعوامل الفردية للأفراد.

–العوامل الخارجية: ويقصد بها البيئة الجغرافية تلك البيئة التي توثر في الأفراد من حيث النشاط إلى أنها تؤثر في النهاية في الظواهر الاجتماعية وعموما تعتبر هذه الظواهر سواء كانت سياسية أهم اقتصادية فهي تدل على مدى قطعية الإنسانية من تطور وارتقاء فالانتقال من نظام الأسرة إلى القبيلة والمدنية والدولة يدل على مدي التطور ولكن ليس تطورا مطلقا وإنما انحلال نحو الفناء.

أما تطور المجتمع فيكون نتيجة لعوامل طبيعية ونفسية وحيوية، تعمل جميعها متضافرة في عملية تطورية موحدة يطلق عليها سبنسر "التطور فوق العضوي "وان التحضر غاية كل تطور وارتقاء المخلوقات ولذلك:

–كلما ازداد الكائن العضوي تعقيدا ازداد اختصاصا وتفردا.

–كلما ازدادت الأعضاء تفردا واختصاصا ازدادت استقلالا وكما ينطبق على الكائن العضوي ينطبق على المجتمع.

ويعتقد سبنسر أن عملية الصراع من اجل البقاء جعلت كثيرا من المجتمعات تتحد مع بعضها مما أدى إلى تكاملها وتطورها ويظهر ذلك في المجتمعات المعاصرة، وفي حالة تحقيق التوازن والانسجام بين المجتمعات تتم عملية التغير الاجتماعي بداخلها.

ثالثا: إفرازات التغير الاجتماعي وعوائقه في الجزائر

1–إفرازات التغير الاجتماعي ومصادره

تختلف مصادر التغير الاجتماعي وتتعدد نظرة المفكرين حول هذه المصادر إلا أن الجميع تقريبا يتفق حول مصدرين، لا يمكن بالرجوع إلى أفكارهم الاستغناء عنهما ويتمثلان في:

– المصدر الخارجي: ويكون قائما في داخل النسق الاجتماعي، والإطار الذي يعمل فيه يكون المجتمع نفسه، أي نتيجة لتفاعلات تتم داخل المجتمع نفسه.

– المصدر الخارجي: والذي يأتي من خارج المجتمع من خلال اتصاله بغيره من المجتمعات الأخرى وبطبيعة الحال سواء أكان مصدر التغير من الداخل أم من الخارج فان ذلك يقوم بالضرورة على آليات محددة تتمثل في:

أ–الاختراع والاكتشاف: يبدو ذلك في ابتكار أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل مثال ذلك اختراع الحاسوب والهاتف النقال.

ب–الذكاء والبيئة الثقافية: فبلا شك انه ليس بمقدور أي فرد العيش بعيدا عن الاختراعات والاكتشافات خاصة الضرورية منها.

ج–الانتشار: أي أن هذه المبتكرات والاختراعات لن يكتب لها النجاح مال تنتشر في المجتمع وتعمم فتؤدي بذلك إلى عملية التغير. أما بالنسبة لإفرازات التغير الاجتماعي: بالنسبة للإفرازات الناتجة عن التغير الاجتماعي فانا نعلم انه بعد نهاية كل مرحلة لا بد أن تظهر إفرازات مجموعة من الإفرازات كنتيجة لهذا التغير الذي حدث في المجتمع ومن بين هذه الإفرازات والتي هي في العادة عديدة ومتنوعة سنحاول أن نشرح بعض هذه الإفرازات.

*** الاستهلاك المظهري:**

فبعد أن تصل عملية التغير إلى نهاية مرحلتها لتبدأ مرحلة جديدة يصيب المجتمع حالة من الرفاهية والرخاء والذي يجعل أفراده يعيشون عيشة مترفة يتنعمون بنعيم التغير الذي جلب لهم المال الوفير يستخدمونه لارتقاء مستوى عيشهم فينقلهم من الضروريات إلى الكماليات، أي يذهبوا لاقتناء السلع النفسية والملابس الفاخرة والعطور الغالية وبناء المنازل الفخمة والأثاث والسيارات الفارهة ليستمتعوا بجمالية ورونق الحياة التي جاء بها التغير لهم، وأبناء هذا المجتمع يكونون في الغالب عالة وعبأ على المجتمعات المنتجة ويكون مجتمعهم منحطا في وجوده خالي من الإبداع الخلاق غير قادر على الإسهام في بناء تغير لنفسه بل يستقبل المؤثرات الخارجية فيستجيب لها لأنه يضحي بارها للعمل اليدوي و الإنتاج المثمر؛ هذا النوع من المجتمعات غالبا ما يكون مصدر تغيره احد مصادر الطاقة أو الحرب أو التكنولوجيا.

*** بروز ثقافة الكترونية:**

يظهر هذا النوع من الثقافة في مجتمع معلوماتي إذ تتبلور ثقافة الكترونية داخل ثقافة الأسرة عملا على ارتقاء تفاعلها مع ثقافات اجتماعية أخرى خارج حدود مجتمعها فتتناول شتى المواضيع والاهتمام، مثل الموسيقى والطعام والأزياء وتتبادل المعلومات معها لترفع من نمط عيشها وإشراك أفرادها في عالم الأخبار المعاصرة ذات رؤى متباينة ومتعارضة وإزاء ذلك يتم إنشاء قواعد أساسية لمعايير وقيم وسياسة وتجارية وجمالية ترفيهية، بين الأفراد عبر الكون كله وبسرعة فائقة تتوسع دائرة انفتاحهم على ثقافة الأخر.[18]

وتكون المعلومات هنا مستخدمة من اجل التواصل البشري فضلا عن كونها سلعة يستفاد منها في الأنشطة الاقتصادية والسياسية وعنصرا نقديا بذات الوقت، لنقد الأحداث والأشخاص وحري بنا أن نشير إلى اتصالات الأفراد هنا يتم عبر تقنيات الكترونية يفضلونها على الاتصال المباشر (وجها لوجه في معظم أوقات حياتهم، وحتى الحكومة تتصل بمواطنيها وتعرفهم على سياساتها ومواقفها حول المواضيع التي تهتم بها أكثر من اعتمادها على التنظيمات الرسمية الوسيطة بينها وبين المواطنين مثل الأحزاب السياسية والبرلمان ووكالات الأخبار وذلك راجع إلى سرعة اتصالها بهم وكذا الحال بالنسبة لرجال الأعمال والأساتذة في المؤسسات التعليمية والتربوية، هذا النوع من الإفراز يحصل بسبب ثورة المعلومات والتطورات التكنولوجية.

*** ظهور مجتمع معلوماتي:**

ينشأ هذا النوع من المجتمعات بسبب الأزمة الديمغرافية والتدمير البيئي المتطرف والتقاني البيولوجية، وتأزم علاقة الشمال بالجنوب وهذا ما حصل في العالم الصناعي الغربي الذي يستخدم أفراده ثقافة الكترونية تسير وجودهم، وعلائقهم واتصالاتهم وتكثف ثقافتهم وتحررهم من طغيان وهيمنة الزمان والمكان؛ تقرب من تواصلهم مهما تباعدوا جغرافيا وتعجل في تحقيق طلباتهم بسرعة فائقة ووقت وجيز، ويتصف هذا

المجتمع بالصفات التالية، يكون الحاسوب مسيطرا على أذهانهم ومعتمدا على قوته الإنتاجية للمعلومة المعنية (شبكة وبنوك للمعلومات) وابرز مشاكل هذه المجتمعات الاجتماعية فهي غزو خصوصيات الناس وانتشار الإرهاب وكثرة الجرائم الالكترونية ومن الصفات الأخرى في هذا النوع من المجتمعات هي أن معرفة استخدام الحاسوب بين الأفراد يعني امتلاك موهبة تمنح مالكها نفوذا واعتبارا وتميزا عاليا، كما كانت الأرض والمال يمثلان مصدر للنفوذ والعزة والقوة عند أفراد المجتمعات التقليدية والريفية، وبالتالي فإن كل تغير واقع في مجتمع ما يحمل في طياته مجموعة من الإفرازات في عديد الميادين والمجلات بجوانبه السلبية والايجابية.[19]

2–معوقات التغير الاجتماعي في الجزائر:

أ –معوقات اجتماعية:

وهي مجموعة من المواقف والقيم الاجتماعية الداخلية، أو الخصائص الاجتماعية التي تميز المجتمعات عن بعضها البعض، وتلك العوامل التي تدخل في تحديد العلاقة بين أفراد المجتمع وبين المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي تحديد مقدار التعامل ولهذا فإنه بالنظر إلى مقومات المجتمع الجزائري المتمثلة في انتمائه لدول العالم الثالث والى المجتمع العربي الإسلامي، عرف محاولات عديدة لتدمير مقاوماته الشخصية عن طريق الاستعمار السياسي والعسكري والثقافي، هذه المقومات المتمثلة في الدين واللغة ومجموعة القيم ونمط الأسرة والمدرسة وقيم الجماعة السائدة التي تحدد موقفها في التعاون، كما تمتاز الشخصية الجزائرية بتقديسها للحرية الفردية وخاصة فيما يخص الملكية الفردية والعمل. بالنظر إلى هذه المقومات نجد التجربة التنموي في الجزائر لم تعط لها المكانة الهامة في المخططات الاقتصادية، ولا حتى في المخططات الثقافية، ولم تهتم بالفرد الجزائري ومقومات شخصيته، ويتجلى هذا في النتائج المتحصل عليها في التجارب الجزائرية السابقة فبالرغم من التفاف العمال حول مؤسساتهم وحول أراضيهم في بداية هذه التجارب إلا أنهم قد تخلو عنها فيما بعد، وقد سجلت هذه التجربة انخفاض في معدلات الإنتاج، ومن بين الأسباب الهامة والرئيسية في ذلك عدم فعالية العامل الجزائري وعد تمكنه من تحقيق أرقام نمو عالية مما ساهم في تحول نظرة العمال شيئا فشيئا إلى نظرة عدائية بينهم وبين المسيرين كهذه المؤشرات تدل على أن الفرد الجزائري في مختلف المؤسسات التي يتواجد فيها لم يستطع التكيف مع الأوضاع الاجتماعية التي أوجدتها التجربة التنموية، وهذا يدل على عدم الاستثمار في الموارد البشرية من جهة وعلى عدم الاهتمام الكافي بعادات وتقاليد ولغة الفرد الجزائري من جهة أخرى، فغالبية الجزائريين ظلت تعاني من الاغتراب الاجتماعي ليس في المصانع فحسب بل في جميع الإدارات على اختلاف مجالاتها وحتى في الجامعة والمدرسة والشارع نتيجة الاغتراب اللغوي والقافي؛ وعدم تمكن السياسة الاجتماعية والاقتصادية من توجيه هذه العوامل إلى عوامل مساعدة .

ب **–معوقات إعلامية:**

وهي عوامل معوقة مرتبطة بالجهاز الإعلامي ووسائله وبالوظائف التي يقوم بها من خلال الإطار المرجعي النظري والسياسي والاقتصادي لكل مجتمع، والإعلام قطاع مثل بقية القطاعات الأخرى له عدة جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية إعلامية، ومكانته في المجتمع الجزائري مكانة استراتيجية حسب المفهوم التنموي له وأداة فعالة ومؤثرة حيث الوظائف التي حددتها السياسة الاشتراكية في الجزائر في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي وقد تحمل الإعلام أعباء هذه المرحلة، وكان أداة مطيعة وصوت مدوي لإسماع الشعارات السياسية والاقتصادية والثقافية التي رفعت في تلك الفترة .[20]

لكن الإعلام ولأنه على ارض الواقع لم يحض بنفس الاهتمام الذي حظيت به باقي القطاعات الأخرى، فظل بعيدا عن الاهتمامات الحقيقية للأفراد والجماعات في المجتمع الجزائري، ولم يستطع الجهاز الإعلامي ووسائله توظيف تلك الخصوصيات الاجتماعية للجزائر وللمجتمع الداخلي فيها، ولم تتمكن من استيعاب العناصر الثقافية المتنوعة في الجزائر ولم يدقق في قضية التعامل مع مقومات الشخصية الجزائرية، التي ظلت معوقات اجتماعية أمام التنمية وأمام الإعلام الذي نجح قبل الثورة وثنائها عندما اتخذها عناصر ومقومات للمقاومة والكفاح وتماسك المجتمع ، وبالتالي فعدم الاهتمام بهذا القطاع الحساس والذي يعتر السلطة الرابعة وسن قوانين و ضوابط تسير وتخدم التنمية المجتمعية وتكفل الحرية الديمقراطية في نفس الوقت من جهة، واحتكاره في عديد المناسبات من جانب فيئة معينة جعله معيقا من معيقات التغير في المجتمع الجزائري.

ث–العوائق الاقتصادية

تأتي مقاومة التغير نتيجة للعوامل الاقتصادية المختلفة، فالمجتمعات تختلف فيما بينها حسب تنوع هذه العوامل، وبالتالي تختلف درجة التغير الاجتماعي، فالتجديدات التكنولوجية المستمرة، تؤدي إلى التغير السريع، كما هو حادث في المجتمعات الصناعية المتقدمة وكذلك، فإن نشاط حركة الاختراعات العلمية المستمرة من شأنه أن يؤدي إلى سرعة التغير. وهناك متغيرات عديدة تتعلق بالموارد الاقتصادية المتاحة، وبالقدرة الشرائية للمواطنين وغير ذلك. وهي عوامل تلعب دورة مؤثرة في عملية التغير الاجتماعي، ومن أهم تلك العوامل:

- **رود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية:**

وهي نتيجة انعدام روح الابتكار والتجديد، وتعود إلى عوامل فرعية كثيرة منها: انخفاض المستوى العلمي، والمستوى الاجتماعي بوجه عام، وعدم وجود الحاجة الملحة الدافعة إلى الاختراع، مع ملاحظة أن الشعور بالحاجة وحده لا يكفي للاختراع، إذ لا بد من توفر المستوى العلمي والتكنولوجي، فهناك مجتمعات في أمس الحاجة إلى اكتشاف ثرواتها من معادن وبترول، وغير ذلك، إلا أن قصور المستوى التكنولوجي يحول دون الانتفاع بهذه الثروات الطبيعية وغيرها، من أجل تحقيق التغير المطلوب نحو التقدم والتنمية، ولهذا لا بد من توفر الشروط التكنولوجية، بالإضافة إلى المناخ الثقافي الملائم، لكي يصبح الاختراع ممكنا.

ومن البديهي أن شروط الاختراع تتطلب وجود الشخص القادر، والإمكانيات اللازمة، والبيئة الاجتماعية الملائمة، فأي اختراع جديد لا يجد طريقه في المجتمع، لن يؤدي إلى الهدف الذي قام من أجله، ولهذا فإن الذكاء لدى المخترع لا يكفي وحده ما لم يتوفر المناخ الاجتماعي الملائم، والدليل على ذلك، أنه أحيانا تسود معتقدات مختلفة داخل المجتمع تمنع انتشار الاختراع أو الاكتشاف الجديد.

ولهذا فإن القبول الاجتماعي يعتمد على طبيعة الاختراع من حيث الملائمة والتكلفة، وعلى مكانة المخترع، وثقافة الفرد المستقبل للاختراع، كل ذلك له أكبر الأثر في انتشار الاختراع الذي يؤدي بدوره إلى التغير الاجتماعي.[21]

إن نقص الإمكانات الاقتصادية اللازمة يحول دون تقدم الاختراعات، وبالتالي إعاقة عملية التغير الاجتماعي.

– التكلفة المالية:

في كثير من الحالات، يرغب الأفراد في امتلاك المخترعات التكنولوجية إلا أن ارتفاع تكلفتها المالية يحول دون تحقيق ذلك. أي أن توفر الرغبة لا يكفي، ما لم تتوفر القدرة المالية التي تسمح بالاقتناء[22]

إن كثيرا من الأفراد يرغبون في اقتناء الآلات الكهربائية والوسائل المادية الحديثة، غير أن عدم وجود القدرة المادية يمنع من تحقيق تلك الرغبات. فالتأمينات الاجتماعية فكرة مرغوبة لدى المجتمعات كافة، إلا أن عدم توفر الشروط المادية لا يسمح بتنفيذها. أي أن ما ينطبق على الأفراد ينطبق على المجتمعات.

ويرتبط الموقف تجاه التجديد بمدى الفائدة الاقتصادية المتوقعة منه، من ناحية عامة، فكلما تحققت فائدة أعلى، كلما كان الإقبال أعم وأشمل.

وقد أشار روجرز بأن قبول التجديد: (التغير) لدى الريفيين يتم إذا تحققت فائدة تتجاوز 10%، أما دون ذلك فلا يؤخذ بالتجديد من ناحية عامة.

أما إبراهيم أبو لغد، فقد توصل إلى نتيجة مختلفة، مبينا أن الأخذ بالتجديد يتأثر بالموقف الاجتماعي، رغم الفائدة المالية. حيث بين في ميدان الزراعة والإرشاد الزراعي، فقد أراد أخصائي زراعي في إحدى القرى المصرية إدخال زراعة، «الذرة الهجين»، في المنطقة التي يعمل بها، ونجح في إقناع عدد من الأهالي بزراعة هذا النوع، وقد زاد عدد من قاموا بزراعته، فارتفع مستوى الدخل في تلك المنطقة بما لا يقل عن 15٪. ولكنهم انصرفوا عن زراعته في الموسم التالي رغم الفائدة التي تحققت، وتبين أن السبب في ذلك يعود إلى أن نساء تلك المنطقة لم يرتحن إلى عجن دقيق الذرة الهجين عند إعدادها للخبز.[23]

أي أن الموقف الاجتماعي يجب أن يؤخذ بالاعتبار كعامل مؤثر في عملية التغير يضاف إلى العامل السابق، وأن تحقيق الفائدة المادية ليست هي العامل الحاسم أو الوحيد في تبني التجديد.

– محدودية المصادر الاقتصادية:

إن شح الموارد الاقتصادية لدى المجتمعات من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي، فالمجتمعات التي لا تتوافر فيها الثروة المعدنية أو الطبيعية، لا تحدث فيها تغيرات اجتماعية كبيرة، ولهذا، فإن المجتمعات النامية –والفقيرة منها لا تستطيع أن تلبي حاجات أفرادها. فتبقى على مستوى الكفاف، وينخفض فيها التراكم الرأسمالي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل الاستثمار ...

في حين أن المجتمعات الصناعية المتقدمة ذات الموارد الاقتصادية العالية، تقوم فيها عمليات التغير بسهولة ويسر، فالمصادر الاقتصادية في المجتمع تساعد في إنجاح خطط التنمية. بينما الاقتصاد المتخلف يعيق عملية التنمية بوجه عام وقد وصف ج. البرتين الاقتصاد المتخلف بثلاث خصائص هي:[24]

–إنه اقتصاد تقليدي: ويسود الزراعة فيه نمط بدائية الإنتاج، وكثيرة ما يكون هذا الاقتصاد منكفئا على نفسه، مفتقرة إلى إنتاج كاف... مما يجعله مقطوعة جزئيا عن باقي الاقتصاد.

–يتصف الاقتصاد المديني فيه بضعف الإنتاج، ولا ينتج إلا القليل مما يستهلك، والباقي يستورد من الخارج، أي هو اقتصاد تابع في الدرجة الأولى، ولا تتوفر فيه الجدوى الاقتصادية.

–يتميز باقتصاد الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم على خدمة مصالحها الخاصة في الدرجة الأولى، وغير منسجمة في إنتاجها وتشغيلها مع البلد النامي، بالإضافة إلى أن أرباحها تذهب للخارج ولا تعود بالفائدة على بلدان المجتمعات النامية.

وعموما، يؤدي نقص الموارد الاقتصادية إلى محدودية عملية التغير وإعاقتها، وغالبا «فالمجتمعات القومية في البلاد النامية تطلب مستوى من الحياة كريمة، ويقعدها عنه الفقر، ويحول بينها وبينه العجز المادي، حتى الأفراد، فكثيرون أولئك الذين يطمعون في أنماط من الحياة يحسونها، ويحسون الحاجة إليها، وما يصدهم عنها إلا قلة الوسائل إليها.[25]

– معوقات سياسية:

فالأزمة التي مرت بها الجزائر بداية من أحداث 5 أكتوبر 1989 والتي مهدت إلى التطرف السياسي الإسلامي في تلك الفترة، والى ارتكاب المجازر في حق الشعب الجزائري وحرق المصانع والمدارس والمؤسسات العمومية والخاصة، وقتل الأبرياء ونشر الخوف في أوساط الفلاحين ومربي المواشي على مستوي الأرياف والمناشير، جعل هذه الفئة تهجر مساكنها وتترك مستثمراتها الفلاحة وتهاجر إلى المدن هروبا من بطش هذه الجماعات المتطرفة التي بثت فيهم الرعب وبدوره هذا النزوح ساهم فبظهور عديد المشاكل التي كانت لها إفرازات كبيرة على المجتمع الجزائري بداية بأزمة السكن وظهور الأحياء القصديري، إلى أزمة البطالة والتي أدت إلى تفشي ظاهرة السرقة واستفحال الإجرام، هذا بالإضافة إلى ضعف الاقتصاد الجزائري نتيجة تدهور الإنتاج الزراعي في الجزائري مما جعل الجزائر تعتبر من أكبر الدول المصدرة للمنتجات الغذائية وعلى رأسها القمح، كما أدى إلى هجرة الأدمغة الجزائرية والتي لاقت احتضان من طرف الدول الأخرى خاصة الأوربية منها، كل هذه المشاكل كانت معيقا سياسيا أدى إلى جعل الجزائر تقبع في بؤر التخلف ولكن بدخول الألفية الثانية بدأت الجزائر تعود نوعا ما إلى المحافل الدولية والمجالات التنموية وتضع خطط استراتيجية في عديد الجوانب خاصة منها الاقتصادية والتعليمية.[26]

3–صعوبة دراسة التغير الاجتماعي

تأتي الصعوبة في دراسة التغير الاجتماعي، من كون المجتمعات الإنسانية لا تسير على وتيرة واحدة في تغيرها، ولا بطريقة متشابهة مع بعضها، فلكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى، تلك الظروف المتعلقة بنظامه الاجتماعي، وثقافته بوجه عام. فثقافة المجتمع من مميزاته الأساسية، فاختلاف الثقافة يعني اختلاف أوجه التغير لدى المجتمع عن باقي المجتمعات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تعدد مداخل التغير، ويلاحظ أن التغير في المجتمعات الصناعية يختلف عنه في المجتمعات الزراعية، أو ما قبل الزراعية، حيث يكون في المجتمع الصناعي أسرع منه في المجتمع الزراعي أو الرعوي...

وبطبيعة الحال، هناك جملة من العوامل تؤثر في درجة وتوجيه هذا التغير منها: العامل الديموغرافي، والايكولوجي، والتكنولوجي، والاقتصادي وغير ذلك.

وتأتي صعوبة دراسة التغير الاجتماعي من مظهرن:

أ–طبيعة الظاهرة الاجتماعية المدروسة.

ب– موقف الباحث – الدارس – من الظاهرة المتغيرة .

وتأتي صعوبة دراسة الظاهرة الاجتماعية للأسباب التالية:

أ–طبيعة تعقد الظاهرة الاجتماعية نظرا لتأثيرها وتأثرها بعوامل طبيعية واجتماعية على حد تعبير ابن خلدون ودور كأيم فدراسة ظاهرة الصراع أو التعاون في المجتمع تستحق دراسة ظواهر اقتصادية وسياسية وغيرها، بالإضافة إلى كون ظاهرة اجتماعية مترابطة مع غيرها مما يقودنا إلى صعوبات أخرى.

ب–صعوبة إخضاع الظاهرة إلى القياس الدقيق لأنها متعلقة بمجتمع بشري متغير ومتباين العواطف والميول والدوافع والاستجابة للمؤثرات الخارجية.

ت–صعوبة إعادة أجراء التجربة مرة أخرى لان الظاهرة تكون قد تغيرت والتغير صفة أساسية من صفات الظاهرة الاجتماعية رغم إن التجريب أمر مهم من اجل صياغة القوانين والنظريات والتأكد من صحة النتائج المتوسل إليها.

ث–صعوبة حصر مجمل الفروض التي تعلل تغير الظاهرة الاجتماعية ناهيك عن معوية الفصل بينهما وتصنيف في أيها أساسي وثانوي وما إلى ذلك. أن مجمل هذه الصعوبات التي تواجهنا في دراسة الظاهرة اجتماعية تؤدي معوية دراسة التغير الاجتماعي في مجمله. أما الصعوبة الثانية في دراسة التغير الاجتماعي فتاتي عن طريق موقف الباحث أو الدارس للظاهرة المتغيرة.

الخاتمة:

يتضح من خلال تطرقنا في هذه الورقة البحثية إن ظاهرة التغير الاجتماعي تتطلب عملية تفسيرية من اجل فهم هذه الظاهرة المتغيرة العوامل والعوامل المؤدية إليها بوجه عام، فهناك اتفاق بين المفكرين في أن عملية التغير لا تحدث فجأة وإنما تحدث بتدرج وان هناك معطيات تكون مقدمات لهذا التغير الاجتماعي والتغير الثقافي في مقومات كل مجتمع إلا أن التميز بينهما أمر ممكن فالتغير الثقافي يلحق تبديلا في العناصر الثقافية في حين أن التغير الاجتماعي يقتصر على تحول على البناء الاجتماعي وما يتضمنه من أنماط وعلاقات اجتماعية.

من هنا أكدت اغلب الدراسات الفيسيولوجية أن التغير الاجتماعي يكون نسبي لان أي تغير في ظرف اجتماعي أو علاقة اجتماعية يثير حكما من أحكام القيمة فالتغير الاجتماعي يرتبط بالموقف والظرف الاجتماعي ناهيك عن أيديولوجية الفرد الملاحظ أو المشارك، فهناك بعض التغيرات التي تحدث في أجزاء معينة من النسق الاجتماعي قد تؤدي إلى بعض النتائج التي تفوق في أهميتها ما قد يترتب على تغيرات أخرى يمكن أن تحدث في أجزاء النسق الاجتماعي.

ولقد أصبح التغير اليوم إراديا وهادف ومخطط بعكس التغيرات التي كانت تحدث في القديم، فالمجتمعات اليوم تضع خطط التنمية وفق معطيات علمية واقعية، من اجل الوصول إلى الأهداف المنشودة، أي أن عملية التغير الاجتماعي أصبحت إرادية وإيجابية في عمومها رغم تفشي العديد من العوائق الاجتماعية والدينية والسياسية التي تحول دون ذلك.

* قائمة المراجع:

- إبراهيم أبو الغد(1960). التقويم في برامج تنمية المجتمع، مركز التربية الأساسية، سارس الليان للطباعة والنشر، الأردن.
- أحمد الخشاب(1981). التفكير الاجتماعي، دراسة تكاملية نظرية الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت.
- أحمد زكي بدوي(1982). معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.
- فاديه عمر الجولاني(2005). التغير الاجتماعي مدخل النظرية الوظيفية التحليل التغير. دار هومة للنشر والتوزيع.
- عبد الرحمن بن خلدون(2001). مقدمة ابن خلدون. دار مكتبة الهلال، بيروت.
- حسن شعفات(1973). اتجاهات التنمية في العالم العربي مطبعة التقدم، الجزائر.
- حمدي حسن(1988). الاتصال وبحوث التأثير في دراسات الاتصال الجماهيري، حمادة الجرسي للطباعة، الرياض.
- عبد الباسط حسن (1982). التنمية الاجتماعية، ط 4 مكتبة وهبة القاهرة.

- محمد على محمد وآخرون(1984). دراسات في التغير الاجتماعي، دار الكتب الجامعية الإسكندرية.
- معين خليل العمر(2004). التغير الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1 عمان.
-محمد عبد المولى الدقس(2014). التغيير الاجتماعي بين النظرية وتطبيق الطبعة 3، دار مداوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
-محمد عاطف غيث (1966). التغير الاجتماعي والتخطيط. ط 2، دار المعارف، الق: التغير المعارف، القاهرة.
- مصطفي الخشاب (1966). علم الاجتماع ومدارسه – الكتاب الأول – الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة.
- جيهان احمد رشتى(1972). نظم الاتصال والإعلام في الدول النامية، دار الفكر العربي، القاهرة.
- سامية محمد جابر(1994). الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
-على الكنز(1990). حول الأزمة دراسات حول الجزائر والعالم العربي، دار بوسان للنشر، الجزائر.

* الهوامش

---

[1] حمدي حسن (1988). الاتصال وبحوث التأثير في دراسات الاتصال الجماهيري، حمادة الجرسي للطباعة، الرياض، ص:12

[2] -محمد عبد المولى الدقس(2014). التغيير الاجتماعي بين النظرية وتطبيق الطبعة 3، دار مداوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص:14

[3] محمد عاطف غيث (1966). التغير الاجتماعي والتخطيط. ط 2، دار المعارف، الق: التغير المعارف، القاهرة، ص:19

[4] محمد عاطف غيث، المرجع نفسه ص: 20

[5] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص:23

[6] أحمد زكي بدوي(1982). معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ص:17

[7] محمد علي محمد وآخرون (1984). دراسات في التغير الاجتماعي، دار الكتب الجامعية الإسكندرية، ص:35.

[8] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص: 30

[9] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق ص:31

[10] حسن شعفات(1973). اتجاهات التنمية في العالم العربي مطبعة التقدم، الجزائر: 255.

[11] إبراهيم أبو الغد(1960). التقويم في برامج تنمية المجتمع، مركز التربية الأساسية، سارس الليان، ص:123.

[12] إبراهيم أبو الغد، المرجع نفسه، ص: 124.

[13] أحمد الخشاب(1981). التفكير الاجتماعي، دراسة تكاملية نظرية الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت/ 52

[14] على الكنز(1990). حول الأزمة دراسات حول الجزائر والعالم العربي، دار بوسان للنشر، الجزائر، ص:86

[15] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص:83

[16] عبد الرحمان بن خلدون(2001). مقدمة ابن خلدون، دار مكتبة الهلال، بيروت، ص:84

[17] عبد الرحمان بن خلدون، المرجع نفسه، ص: 84

[18] معين خليل العمر(2004). التغير الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، ص: 267

[19] معين خليل العمر. المرجع نفسه، ص: 267

[20] على الكنز(19990). حول الأزمة دراسات حول الجزائر والعالم العربي، دار بوسان للنشر، الجزائر، ص:86

[21] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص: 228

[22] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص:228.

[23] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص: 228

[24] محمد عبد المولى الدقس مرجع سابق، ص: 234

[25] سامية محمد جابر(1994). الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.ص: 52

[26] حمدي حسن(1988): الاتصال وبحوث التأثير في دراسات الاتصال الجماهيري، حمادة الجرسي للطباعة، الرياض: 64.